

توقف برنامج حوار يفتح ملف الضغوط على الإعلام التونسي

التنسيقية الوطنية للحقوق والحريات تحذر من تصاعد حملات التهديد ضد الصحافة



برنامج يستقطب السياسيين والمُشاهدين

الحريات بحجة تطبيق القانون. كما أكدت تضامنها مع كل الإعلاميين والمدونين الذين استهدفهم حملات الشبينة والتكفير والتهديد والتتبع القضائي، معبرة عن استنكارها لمحاكمة المدونة أمينة الشريقي الخميس 28 مايو وحرمانها قبل ذلك من حقها في حضور محامها عند مؤهلها أمام النيابة العمومية، ومطالبة بإيقاف كل التتبعات القضائية ضدها، وضد المدون شاكِر الجهمي.

يذكر أن التنسيقية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية تضم كلا من الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الطفل والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة التونسية المناهضة للتعذيب والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إلى ما أسمته "تصاعد حملات التهديد والانتهاك لحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير والضمير"، مؤكدة أن هذه الحريات مضمونة بالدستور والتشريعات الوطنية وبالمعاهدات الدولية المصادق عليها من الدولة التونسية.

وأعلنت التنسيقية في بيان لها نشر على صفحة النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين الأربعاء متابعتها بانسفال لهذه المسألة، معتبرة في الآن نفسه أن "البرلمان أضحي منبرا لبعض كتلة وأعضائه لتقديم مشاريع لا دستورية مشبوهة، من شأنها أن تؤدي إلى وضع اليد على الإعلام لصالح لوبيات الفساد والمال السياسي وضرب استقلالية وسائل الإعلام السعدي البصري، بخلق كيان بديل عن مجلس مستقل لهيئة الاتصال السعدي (هايكال)".

بحسب تقديرها، ولغفت إلى أن أعضاء نفس تلك الكتل البرلمانية قد تخصصوا "في بث خطاب

وأضافت السعدي في تدوينة نشرتها على صفحاتها في فيسبوك "هذا خطير.. وبمعزل عن الصعوبات المالية التي تعيشها القناة، وهي صعوبات قد ارتبطت بالتضيقات الكثيرة التي عانت منها القناة.. تضامني التام مع فريق البرنامج".

وقررت محكمة التعقيب الخميس تعيين تاريخ 2 يونيو القادم للنظر في الطعن المرفوع من قبل الإعلامي سامي الفهري لديها بخصوص قرار دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس القاضي بإصدار بطاقة إيداع بالسجن في حقه حول القضية المتعلقة بشبهة تجاوزات إدارية ومالية بمؤسسة كاتكوس.

وتشهد الأوساط الإعلامية والسياسية في تونس جدلا حادا في الآونة الأخيرة بشأن الحريات الصحافية واستهدافها من قبل السياسيين، ونُبهت التنسيقية الوطنية للحقوق والحريات الأربعاء

ربط ناشطون وسياسيون تونسيون توقف برنامج "تونس اليوم" على قناة الحوار التونسي، بمواقف القناة السياسية التي تنتقد باستمرار الحكومة وحركة النهضة، رغم إعلان مقدمة البرنامج أن التوقف بسبب صعوبات مالية.

تونس - توقف برنامج "تونس اليوم"، أحد أشهر البرامج السياسية في تونس بسبب صعوبات مالية، الأمر الذي أثار جدلا واسعا، وشكك بعض الصحافيين والسياسيين في أسباب توقفه كون البرنامج حواريا ولا يتطلب نفقات كبيرة مقارنة بالبرامج الترفيهية.

وأعلنت مقدمة البرنامج مريم بالقاضي أن قناة الحوار التونسي قررت إيقاف بث البرنامج بسبب صعوبات مالية.

وقالت بالقاضي في تدوينة نشرتها على صفحاتها في فيسبوك "أصدقائي الأعزاء وأوفياء برنامج تونس اليوم، تعلمكم بإلحاح الأسف أنه تحتكم على إدارة قناة الحوار التونسي إيقاف برنامجكم الجامع تونس اليوم بصفة ظرفية نظرا لصعوبات مادية حالت دون استمراره".

سياسيون يرون أن الأسباب الحقيقية لإيقاف البرنامج تعود إلى ضغوط سياسية بعد وضع مالكاها في السجن". واعتبر أن ما يحدث مع قناة الحوار التونسي "أساليب وممارسات قمعية لتكبل الإعلام وتركيعة".

وتحظى قناة الحوار التونسي بمشاهدة عالية لبرامجها الاجتماعية والترفيهية والسياسية ومسلسلاتها الرمضانية، لذلك يهتم السياسيون ونجوم الفن بالإطال عبر شاشتها، وهو ما دفع آخرين إلى التشكيك في أسباب توقف البرنامج وربطها بالضغوط من قبل الأطراف السياسية.

وقالت الناشطة السياسية فتحة السعدي إنه "إذا صح خبر إيقاف برنامج تونس اليوم، خاصة أن الكثيرين يعلمون المضايقات التي تمت ممارستها على صاحب القناة في علاقة بخطها التحريري، فإننا بهذا المنع والتضييق قد مررنا إلى مرحلة تكميم الأقواف ومحاولات تدجين الإعلام".

سياسيون يرون أن الأسباب الحقيقية لإيقاف البرنامج تعود إلى ضغوط سياسية بسبب الخط التحريري للقناة

وأضافت "ولذا باسمي وباسم كل الفريق نشكركم على ثقتكم المتواصلة فينا ومتابعتمكم الدائمة.. إلى لقاء قريب".

وفتح توقف البرنامج باب التكهات من قبل متابعيه بالأسباب الحقيقية لتوقفه، خصوصا أن مالك القناة سامي الفهري موقوف وهو قيد المحاكمة حاليا بتهمة سوء التصرف وتبييض الأموال في قضية تعرف في تونس باسم "كاتكوس بروت".

وأصدرت دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس في ديسمبر 2019، بلاغا بإيداع الإعلامي وصاحب قناة الحوار سامي الفهري السجن، بعد أقل من شهر على إطلاق سراحه.

سجن صحافي روسي تظاهر منفردا في موسكو

مؤخرا، قال رئيس تحرير موقع "برويكت" إن مجموعة من الصحافيين الروس الذين يحققون في ما يقولون إنه أنشطة مجموعة سرية من المرتزقة الروس في أفريقيا والشرق الأوسط تعرضت لحملة تهديدات ومضايقات.

وبدا الموقع الإلكتروني المستقل المختص بالتحقيقات ومقره موسكو في نشر سلسلة تقارير العام الماضي تبحث في دور مجموعة من المرتزقة تعرف باسم "فاغنر".

التظاهرات الفردية تمثل شكلا احتجاجيا رائجا في روسيا، لأنها لا تتطلب ترخيصا مسبقا وعادة لا يتم قمعها

وكثيرا ما يتم انتقاد موسكو بشأن تعاملها مع الصحافيين، حيث قال بيتر ستانو، المتحدث باسم السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، في أبريل الماضي، إن مساحة الصحافة المستقلة والمجتمع المدني في روسيا تقلصت في السنوات القليلة الماضية وسط توجيه تهديدات للصحافيين واستخدام العنف ضدهم. وسجلت لجنة حماية الصحافيين خلال العامين الأخيرين فقط 20 عملية قتل على الأقل للصحافيين في روسيا، في حين قامت منظمة "فريدوم هاوس" بحساب 63 هجوما عنيفا على الصحافيين شنه مجهولون، إلا أن الجزء الأكبر من المحنة يأتي من التهديدات التي يتلقاها الصحافيون وملاحقات الصحف بالإغلاق، مما يزيد من ممارسة الرقابة الذاتية.

موسكو - أعلن صحافي وعضو بلدية روسي معارض الخميس الحكم عليه بالسجن 15 يوما عقب تظاهره فرديا في موسكو، ما أدى إلى ردود فعل غاضبة في صفوف أنصاره.

وتم إيقاف ثلاثة صحافيين آخرين بعد ظهر الخميس، عندما كانوا يتظاهرون احتجاجا على إدانة زميلهم في موسكو. وتمثل التظاهرات الفردية شكلا احتجاجيا رائجا في روسيا، لأنها لا تتطلب ترخيصا مسبقا وعادة ما لا يتم قمعها.

لكن الشرطة اعتبرت هذه المرة أن المعارض إيليا أزار خرق حظر تنظيم التظاهرات خلال الحجر المفروض في موسكو لاحتواء انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأوقف الصحافي والعضو البلدي البالغ من العمر 35 عاما، الثلاثاء خلال تظاهرة داعمة لفلاديمير فورونتسوف، والإخير شرطي سابق يُعرف بعمله في مجال انتهاك قوات الأمن للقانون ويُلاحق بتهم تعتبر أنها ملفقة.

وأثار إدانة أزار غضب عدة زملاء له، أوقف ثلاثة منهم الخميس عقب تظاهرتهم في موسكو.

من جهته، قال المعارض المعروف اليكسي نافالني على تويتر إنه "يحق لأزار القيام بهذا الاحتجاج وفق القانون والدستور والحس السليم".

وشارك أزار الصيف الماضي في تنظيم سلسلة تجمعات احتجاجية ضد الحكومة في موسكو.

ويعيش الصحافيون الروس الذين ينتقدون السلطات في خطر دائم منذ تسعينات القرن الماضي إذ يتعرضون في بعض الأحيان للتهديد والاعتداء الجسدي وربما القتل بسبب عملهم.

وبموجب القواعد الإلزامية للقانون الجديد، ستجبر الشركتان الأمريكيتان على الدفع لناشري الصحف مقابل إعادة استخدام محتوى الصحف على الشبكة.

وقال الوزير خلال مقابلة مع القناة السابعة "ما نريده هو شروط متكافئة للمنافسة".

وجاء هذا الإعلان بعد عشرة أيام على إصدار الجهة المسؤولة عن المنافسة العادلة في فرنسا أمرا لشركة غوغل بالتفاوض مع الناشرين ووكالات الأنباء في فرنسا حول البديل الذي عليها دفعه مقابل نشر محتوياتها.

الرسمية الوحيدة في أستراليا أنها ستغلق بعد 85 عاما على تأسيسها، مما سيؤدي إلى فقدان وظائف 500 شخص، وتم إبلاغ العاملين بأن وظائفهم ستنتهي في يونيو المقبل. ويشير هذا التوقف إلى أن وسائل الإعلام والصحف في أستراليا لا تعمل كثيرا على خطة الحكومة في إجبار عمالتي التكنولوجيا غوغل وفيسبوك، أستراليا.

وتهدف الخطوة التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ بحلول يوليو المقبل، إلى مساعدة وسائل الإعلام التقليدية على مواجهة منافسة عملاقة الإنترنت.

وقالت المجموعة إن القرار الذي سيؤثر على كل الولايات الأسترالية "سيؤدي إلى فقدان وظائف" لكن أكثر من 375 صحافيا سيواصلون متابعة الأخبار المحلية والإقليمية.

وانخفض عدد الصحافيين العاملين في الصحافة المكتوبة وعبر الإنترنت بأكثر من 20 في المئة منذ العام 2014، في أستراليا.

وكانت عدة مجموعات إعلامية أسترالية بدأت في الانتقال إلى النسخ الإلكترونية قبل أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث أعانت وكالات الأنباء

سيدني - أعلنت مجموعة "نيوز كورب" الإعلامية التي يملكها روبرت ميردوخ أنها ستوقف صدور أكثر من 100 صحيفة محلية وإقليمية بنسخة ورقية في أستراليا بسبب التراجع الكبير في عائدات الإعلانات التي فاقمتها جائحة فيروس كورونا.

وكانت المجموعة أعلنت في الأول من أبريل عن تعليق مؤقت لستين صحيفة، وقالت "أرغمنا على تعليق النسخ المطبوعة بسبب التراجع السريع في إيرادات الإعلانات، إثر القيود المفروضة على الزمادات العقارية، وإغلاق قاعات الاحتفالات، والمطاعم بسبب الفايروس".

ومن المتوقع أن تؤدي هذه القرارات إلى تسريح المئات من العمال.

وأوضحت المجموعة أن معظم صحفها المحلية والإقليمية ستبقى متاحة إلكترونيا فقط اعتبارا من 29 يونيو. وفي المجموع ستنشر 76 صحيفة على الإنترنت وستغلق 35 صحيفة بشكل نهائي.

ويعكس هذا الوضع اتجاهها عالميا ملقحا لقطاع الصحافة الذي يعاني من انخفاض في عدد القراء في ظل بروز غوغل وفيسبوك كتطرفين أساسيين في مجال الإعلانات ما يؤدي إلى تقليص عائدات الإعلانات التي تعتبر حيوية لاستمرار الصحف.

وقال مايكل ميلر الرئيس التنفيذي لمجموعة "نيوز كورب أستراليا" إن الضربة النهائية سدها فايروس كورونا. وأضاف في بيان "استمرت الإعلانات في الصحف المطبوعة التي تشكل الجزء الأكبر من عائداتنا، في الانخفاض".

وتابع "ونتيجة لذلك، وبهدف مواكبة هذه التغييرات، سنعيد هيكلة أعمال نيوز كورب أستراليا للذهاب إلى حيث يذهب المستهلكون والمستثمرون".



كورونا أجهز على الصحف